

فصل

[فِي اجْتِمَاعِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ (١)]

٩٦٦- إِنْ يَسْكُنُ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَاءٍ وَأَتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

٩٦٧- فَيَاءُ الْوَاوِ أَقْلَبَنَّ مُدْعَمًا وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمًا

يعني: أنه اجتمع في الكلمة واو وياء وسكن أولهما وجب إبدال الواو ياء وإدخالها في الياء وذلك بشرطين:

الأول: أن يكونا متصلين أي في كلمة واحدة، فلو كان أولهما في كلمة وثانيهما في كلمة أخرى لم تبدل نحو أخو يزيد وهو المنبه عليه بقوله (واتصلا).

الثاني: أن لا يكون اجتماعهما عارضا وشمل صورتين: إحداهما عروض السكون نحو قوى بسكون الواو تخفيف قوى، والآخر عروض الحرف الجر نحو الرؤيا بتخفيف الهمزة وإبدالها واوا وهو المنبه عليه بقوله (وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا) وكلامه شامل للنوعين، وشمل ما استوفى الشروط صورتين: إحداهما تقدم الياء على الواو نحو سيد أصله سيود لأنه من السوود، والأخرى تقدم الواو على الياء نحو مرمى أصله مرموى لأنه اسم مفعول من رمى، وقد يخالف هذا القياس على وجه الشذوذ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: (وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمًا) فشمل ثلاث صور: إحداهما ما شذ في الإبدال لكونه لم يستوف الشروط كقراءة مَنْ قَرَأَ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] بتشديد الياء. الثانية ما شذ فيه التصحيح مع استيفاء الشروط كقولهم للسور ضيون. والثالثة ما شذ فيه إبدال الياء واوا

(١) تبدل الواو ياء: إذا اجتمعت الواو، والياء في كلمة، وسبقت إحداهما بالسكون، وكان سكوتها أصليا لا عارضا. فإذا أبدلت الواو ياء أدغمت الياء في الياء الأخرى، وذلك نحو: سَيِّدٌ، وَمَيِّتٌ، والأصل: سَيُّودٌ، وَمَيِّتٌ؛ فاجتمعت الواو، والياء في كلمة واحدة، وسبقت إحداهما (الياء) بالسكون، فقلبت الواو ياء، فصارت (سَيِّيدٌ، وَمَيِّتٌ) ثم أدغمت الياء في الياء، فصارت: سَيِّدٌ، وَمَيِّتٌ. ومثلها: مَرْمِيٌّ، والأصل: مَرْمُؤِيٌّ.

فإن كانت الياء، والواو في كلمتين فلا إبدال، نحو: يُعْطَى وَاقْدٌ، وَيَجْرِي وَاثَلٌ، وكذا إن كانت السكون عارضا غير أصلية، كقولك في رُؤْيَةٍ، وَقَوِيٍّ: رُؤْيَةٍ، وَقَوِيٍّ (بتسكين الواو) تخفيفا.

وشد التصحيح في قولهم: يَوْمٌ أَيُّومٌ. والقياس الإبدال؛ لأن الشروط متحققة، وهي اجتماع الواو، والياء في كلمة، وإحداهما سبقت بالسكون، فالقياس أن يُقال: أَيُّومٌ.

وشد كذلك إبدال الياء واوا في قولهم: عَوَى الكلبُ عَوَّةً، فأبدلت الياء التي هي لام الكلمة واوا، وأدغمت الواو في الواو، فصارت: عَوَّةً، وهو شاذ كما ذكرنا، والقياس: عَيَّةً، بقلب الواو ياء؛ لأنهما اجتمعا في كلمة واحدة، وسبقت إحداهما (الواو) بالسكون الأصلي.

نحو عوى الكلب عوة، فهذه الصورة كلها داخلة في قوله: (وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا) و(إن يسكن) شرط، و(من واو) متعلق بـ (السابق) و(اتصلا) معطوف على فعل الشرط وكذا (عريا) وألف للتنبيه، و(من عروض) متعلق بـ (عريا) والعروض مصدر مصدر عرض، والفاء جواب الشرط، و(الواو) مفعول أول بـ (اقلبن) مفعول ثان، و(مدغما) حال من الضمير المستتر في (أقلبن) و(معطى) فاعل بـ (شدد) وفيه ضمير مستتر هو المفعول الأول، و(غير) مفعول ثان، و(ما) موصولة وصلتها (قد رسما).

ثم قال:

٩٦٨- من واو أو ياء بتحريك أصل ألفا أبدل بعد فتح متصل يعني: أنه يجب إبدال الواو والياء المفتوح ما قبلهما ألفا وذلك بشروط ذكر منها في هذا البيت شرطين:

أحدهما: أن يكون التحريك أصليا وهو المنبه عليه بقوله (أصل) واحترز من نحو توم وجيل أصلهما توام وجيال فنقلت حركة الهمزة إلى الواو والياء فلم يقبلتا لأن الحركة عارضة فهي غير أصلية.

والثاني: أن تكون الواو والياء متصلتين بالفتحة وهو المنبه عليه بقوله: (بعد فتح متصل) واحترز به من المتصل وشمل صورتين: إحداهما أن يكون الفاصل ظاهرا نحو واو وزاري، والأخرى أن يكون مقدرا وذلك إذا بنيت مثل: علبط من الرمي والغزو فتقول رمى وغزو منقوصا، والأصل رميي وغزوو فاعتلت الياء والواو الأخيرتان بجذف حركاتهما كاعتلال سائر المنقوصات ولم تقلب الياء ولا الواو الأولى للفاصل بين الفتحة والحرف وهو الألف لأن الوصل رمائي وغزاوو لأن علبط أصله علابط فحذفت الألف تخفيفا وهي مقدرة فمنعت من القلب، و(ألفا) مفعول بـ (أبدل) و(من واو) متعلق بـ (أبدل) و(بتحريك) في موضع الصفة لواو وياء، و(أصل) في موضع الصفة لـ (تحريك) و(بعد) متعلق بأبدل، ثم اعلم أن هذين الشرطين يطردان في كل واو وياء متحركتين مفتوح ما قبلهما سواء كانا لاما لكلمة أو غيرها، و(ثم شرط آخر تختلف فيه اللام وغيرها أشار إليه بقوله:

٩٦٩- إن حرك التالي وإن سكن كف إغلال غير اللام وهي لا يكف

يعني: أن إغلال أن الياء والواو بالإعلال المذكور إذا كانا غير لامين مشروط بأن يتحرك تاليهما نحو قام وباع وانقاد واختار، فإن سكن تاليهما منع إغلال غير اللام مطلقا وشمل العين نحو بيان وطويل وغيور وغيرها نحو خورنق، وأما اللام ففيها تفصيل أشار إليه بقوله: (وهي لا يكف)

٩٧٠- إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلْفٍ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلْفٌ

يعني: أن لام الكلمة إذا كان واوا أو ياء متحركتين بعد فتحة وبعدهما ساكن، فإما أن يكون الساكن ألفا أو ياء مشددة أو غيرهما، فإن كان غيرهما، لم يكف الإعلال نحو رموا وغزوا، ويخشون ويرضون، أصلهما رميوا وغزوا، ويخشيون ويرضون، فقلت في ذلك كله الواو ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وإن كان الساكن ألفا أو ياء مشددة كفا الإعلال نحو رميا وغزوا ومعنوي وعلوي، وإنما لم يكف الساكن إعلال اللام لقربها من الطرف، وإنما كفت الألف والياء المشددة إعلالها لأنهم لو أعلوا رميا وغزوا لصار ما وغزا فيلتبس بفعل الواحد، وأما نحو علوي فلم تبدل لامه ألفا لأنه في موضع تبدل فيه الألف واوا. و(إن حرك) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، و(إن ساكن) شرط جوابه (كف) وهو مبتدأ وخبره (لا يكف إعلالها) و(بساكن) متعلق بـ (يكف) و(غير) نعت لـ (ساكن) و(أو ياء) معطوف على (ألف) و(التشديد) مبتدأ خبره (قد ألف) والجملة نعت لـ (ياء). ثم أنه قد تعرض للواو والياء المذكورتين أسباب تمنعهما من الإعلال أشار إلى الأول منها بقوله:

٩٧١- وَصَحَّ عَيْنٌ فَعَلٌ وَفَعَلًا ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيِدٍ وَأَحْوَلًا

يعني: أن ما كان من الأفعال على وزن فعل وكان مصدره على فعل مما جاء اسم فاعله على أفعل يصحح هو ومصدره، وإن كان مستوفيا لشروط الإعلال نحو: غيد غيدا وحول حولًا، وسبب تصحيحهما أن حول وشبهه من أفعال الخلق والألوان، وقياس الفعل في ذلك أن يأتي على أفعل نحو: أحول أحولًا، وأغيد أغيدًا، وأعور أعورًا، فصح عين فعله ومصدره لأنهما في معنى ما لا يعل لعدم الشروط. و(عين) فاعل بـ (صح) و(ذا أفعل) حال من (فعل) ثم أشار إلى الثاني فقال:

٩٧٢- وَإِنْ بَيْنَ تَفَاعُلٍ مِّنْ أَفْتَعَلٍ وَالْعَيْنُ وَآوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ

يعني: أن وزن (افتعل) من الواو العين إذا أظهر معنى تفاعل مما يدل على الاشتراك صحيح نحو: اجتوروا بمعنى تجاوزوا، وإنما صحح مع توفر شروط الإعلال لأنه حمل على (تفاعل) الذي بمعناه وليس في (تفاعل) شروط الإعلال، وفهم منه أن وزن (افتعل) إذا لم (يبين) معنى تفاعل أعل على مقتضى القياس نحو: اعتاد وارتاب أصلهما اعتود وارتيب، وإنما أعلت في ذلك الياء دون الواو لثقل الواو في المخرج بخلاف الياء.

و(إن بين) شرط، و(تفاعل) فاعل بـ (بين) أي يظهر، و(سلمت) جواب الشرط، و(العين واو) مبتدأ وخبر في موضع الحال، و(لم تعل) تنميه لصحة الاستغناء عنه. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

٩٧٣- وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتَحَقَّ صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ
يعني: أنه إذا اجتمع في كلمة حرفا علة وكل واحد منهما متحرك مفتوح ما قبله
فلا بد من إعلال:

أحدهما: وتصحيح الآخر لئلا يتولى الإعلالان، والأحق بالإعلال منهما الثاني لتطرفه
وذلك نحو: الهوى الجوى والحيا، أصلها، هوى وجوى وحيا فالسبب المانع من إعلال
الأول فيهما إعلال.

الثاني: وقد يعل الأول ويصحح الثاني وعلى ذلك نبه بقوله: (وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ) ومن
ذلك قولهم: راية وطاية وغاية أصلها غيبة وطيبة وريية، وفهم قلة ذلك من قوله (قد يحق)
و(إن) شرط، و(ذا الإعلال) مرفوع بفعل مضمر يفسره (استحق) و(الحرفين) متعلق
بـ(استحق) و(صحيح) جواب الشرط، و(عكس قد يحق) جملة مستأنفة.
ثم أشار إلى الرابع بقوله:

٩٧٤- وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخْصُ الأِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ تَسْلَمَا
يعني: أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما لكونهما عينا
فيما آخره زيادة تخص الأسماء، لأنه بتلك الزيادة يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال وهو
الفعل فصحيح لذلك، وشملت الزيادة الخاصة بالأسماء الألف والنون نحو جولان، وألف
التأنيث نحو حيدي وصورتي. و(عين) مبتدأ، و(ما) موصولة وصلتها (قد زيد) و(آخر)
منصوب على الظرف والعامل فيه (زيد) و(ما) مرفوع بـ (زيد) وهو موصولة وصلتها
(يخص) و(واجب) خبر مقدم، و(أن يسلم) مبتدأ والجملة خبر (عين) ويجوز أن يكون
(واجب) خبرا عن (عين) و(أن يسلم) مرفوع بـ (واجب) خبر مقدم، و(أن يسلم)
مبتدأ والجملة خبر (عين) ويجوز أن يكون (واجب) خبرا عن (عين) و(أن يسلم) مرفوع
بـ (واجب) والتقدير: وعين ما زيد في آخره ما يخص الاسم يجب سلامته. ثم قال:

٩٧٥- وَقَبْلَ بَا أَقْلَبُ مِيمًا التُّونَ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ ابْنَادًا
يعني: أن النون الساكنة إذا وقعت قبل الياء وجب قلبها ميمًا وذلك لما في النطق
بالنون الساكنة قبل الياء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة بين النون وغنتها لشدة
الباء وذلك فيما كان من كلمتين أو من كلمة ولذلك مثل بالنوعين: فالمنفصل نحو من
بت، والمتصل نحو ابندا، و(النون) مفعول الأول أول بـ (أقلب) و(ميمًا) مفعول ثان،
و(قبل) متعلق بـ (أقلب) و(إذا) ظرف مضمن معنى الشرط وجوابه محذوف لدلالة ما
تقدم عليه.